له فلما استشهر منهم ذكر قالهم ما الفرق بين الضحى والضحى
فلم يكن فيهم من يعرف ذكر فقالهم اذكان مقامكم في
هذه المسئلة هذا فاظنكم بدقايق العلوم فرجعوا خجلين
منقطعين وبيتوا رفعة رتبته في المعارف قال ابن الصايغ
ويؤخذ من هذه انه لا ينبغي للناظر الاهل التقدم في العلوم المبحر
اذ من ناظر من ليس بشيء كان حايرا في كل الطريق فين لانه
ان ظهر لم يقدر على شيء وان ظهر عليه فقد ظهر عليه لا شيء
وقال القاضي عبد الوهاب في الملخص انكرت عايشة رضي الله عنها
على ابي سلمة كلامه مع اهل الاجتهاد لانها استصغرته ان
يكون من اهل الاجتهاد ورأت انه من اهل التقليد وان سبيله
ان يسكت وينظر ما يقرر من مذاهب المختلفين فيتبعهم ولا يدخل
نفسه في الكلام مع المجتهدين اذ لم تكمل فيه الة الاجتهاد
وتحوي كلامها يدل على ذلك لانها قالت له مثلا مثل الفروج
يسمع الديك يصيح فيصيح معها مغنى ذلك ان الفروج لم
يدر لم تصيح لكن يتبعها في الصياح من غير شيء يقصده
اكثر من اتباعها السابعة والثلاثون قال ابو الحسين
البصري في شرح المعتمد لا يجوز التقليد في اصول الفقه
ولا يكون كل مجتهد فيه مصيبا بل المصيب فيه واحد
بخلاف الفقه في الامرين قال والمخطئ في اصول الفقه
ملوم غير معذور بخلاف الفقه ملحق فانه معذور
فهذه ثلاثة قواعد خالف الفقه فيها اصوله لان اصول

لا يجوز التقليد في الاصول

الفقه

الفقه ملحق باصول الدين لان المطالب قطعية ٥ الثامنة
والثلاثون قال الامام فخر الدين في المحصول اختلفوا في
ان غير المجتهد هل يجوز له الفتوى بما يحكيه عن الغير
فنقول لا يخلو اما ان يحكي عن ميت او حي فان كان عن
ميت لم يجز الاخذ بقوله لانه لا قول للميت بدليل ان الاجماع
لا ينعقد مع خلافه حيا وينعقد مع موته قال فان قلت
فلم صنفت كتب الفقه مع فناء ارباعها قلت لفايدتين
احديهما استفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث
وكيفية بناء بعضها على بعض والاخرى معرفة المتفق
عليه من المختلفين فيه ٦ التاسع والثلاثون قال السبكي
في فتاويه القلماء الكاملون الباهرون يحتوون على
الفقه على ثلاث مراتب احداها معرفة الفقه في نفسه
وهو امر كلي لان ما يحفظه ينظر في امور كلية واحكامها
كما هو دأب المصنفين والمدرسين وهذه المرتبة هي الاصل
الثانية مرتبة الفتوى وهي النظر في صورة جزئية وتنزيل ٤ المفتي
ما يقرر في المرتبة الاولى عليها فعلى المفتي ان يعتبر ما سئل
عنه واحوال تلك الواقعة ويكون جوابه عليها فانه يخبر
ان حكم الله تعالى في هذه الواقعة كذا بخلاف المطلق الصنف ٧ الفقيه
المدرس لا يقول في هذه الواقعة الفلانية وقد يكون بينها ٨ بل في الواقعة
وبين هذه فرق وهذا احد كثير من الفقها لا يعرفون
ان يفتوا وان خاصية المفتي تنزيل الفقه الكلي على الموضع

Copyright King Saud University